

موجز السياسات التجارية

منظمة الأغذية والزراعة تدعم مفاوضات منظمة التجارة العالمية خلال الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري

تعزيز الشفافية في تجارة المنتجات الزراعية والغذائية

- تعد الشفافية أمرًا أساسيًا من أجل الحد من انعدام اليقين وزيادة القدرة على التنبؤ بالتجارة الدولية بالمنتجات الزراعية والغذائية واستقرارها.
- جرى وضع مجموعة من القواعد بموجب اتفاقي منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة وبشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية واتفاقيات أخرى، تشترط على الحكومات أن تبلغ بصورة واضحة عن السياسات والأنظمة التي تؤثر على التجارة الخارجية.
- تبذل منظمة التجارة العالمية جهودًا كبيرة من أجل رصد السياسات التجارية بهدف تحسين الشفافية في تجارة المنتجات الزراعية والغذائية، ويسهم عمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن الأسواق والتجارة إسهامًا في غاية الأهمية في تحقيق هذا الهدف.

تأليف: C. Avesani، I. Kobuta، و A. Mukhtar

أهمية الشفافية في نظام التجارة المتعدد الأطراف

مفيدة على الامتثال لالتزامات محددة قائمة على القواعد و/أو التزامات محددة زمنيًا. وبالنسبة إلى الاتفاق بشأن الزراعة، تغطي 12 صيغة من صيغ الإشعارات النواحي السياسية المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق (الحصص التعريفية والضمانات الزراعية الخاصة) والدعم المحلي والمنافسة في مجال التصدير وحظر الصادرات وتقييدها، بالإضافة إلى متابعة قرار مراكز بشأن البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وتعتمد قابلية تطبيق أحد متطلبات الإشعارات اعتمادًا كبيرًا على التزامات محددة تعهد بها كل بلد عضو بموجب الاتفاق بشأن الزراعة. إلا أن هناك بعض متطلبات الإشعارات، مثل تلك المتعلقة بمجال الإعانات الزراعية، التي تطبق على جميع البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وبعض تلك الإشعارات دورية، ينبغي تقديمها بصورة منتظمة إلى اللجنة المعنية بالزراعة تماشيًا مع الوتيرة والجدول الزمنية المنصوص عليها [في متطلبات الإشعارات المتفق عليها وصيغها](#)¹. وتشكل متطلبات الشفافية أيضًا جزءًا من النتائج المتفق عليها المنبثقة عن المفاوضات الزراعية الجارية بموجب جدول أعمال الدوحة للتنمية. وكانت هذه حال قرارات بالي الوزارية بشأن الاحتفاظ [بمخزونات حكومية](#) وإدارة [الحصص التعريفية](#)، وقرار نيروبي بشأن [المنافسة في مجال التصدير](#)، ويتضمن كل منها متطلبات محددة خاصة بالشفافية في المجالات السياسية الخاصة بها.

وفي ما يتعلق باتفاق تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، ستعمل البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على إرسال إشعار بشأن أي نظام جديد أو معدل من أنظمة تدابير الصحة والصحة النباتية في حال عدم وجود معيار دولي أو في حال كان النظام الجديد مختلفًا عن المعيار أو النظام الدولي المعني. وينبغي الإعلان عن تدابير الصحة والصحة النباتية عندما تكون في مرحلة الصياغة، في حال كان لها أثر هام على التجارة. لكن تجدر الإشارة إلى أن الإجراءات التي أوصت بها لجنة الصحة والصحة النباتية من أجل تنفيذ البنود الخاصة بالشفافية الواردة في اتفاق

تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية (G/SPS/7/Rev.4)، تتضمن توصية إلى الأعضاء للإبلاغ كذلك عن التدابير التي تستند إلى المعايير الدولية المعنية.²

تعد القدرة على التنبؤ أحد المبادئ الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية، فيما الشفافية شرط أساسي من أجل تحقيقها. وقد يؤثر غياب الشفافية على الثقة بين الشركاء التجاريين، فتقوض بالتالي استقرار أسواق المنتجات الزراعية والغذائية. وعلى النقيض من ذلك، فإن المعلومات الفورية والشاملة عن أوضاع السوق والقواعد التي تؤثر على الوصول إلى الأسواق هامة من أجل تحسين مساهمة الأعمال الزراعية في التجارة الدولية، التي تحسن بدورها الإنتاجية والقدرة التنافسية وتشجع النمو الاقتصادي والأمن الغذائي والحد من الفقر. ويتيح تبادل المعلومات في سياق منظمة التجارة العالمية تتبع تنفيذ التزامات منظمة التجارة العالمية ومدى الالتزام بها، مما يساعد على حل القضايا المتعلقة بالتجارة ويمهد الطريق من أجل المفاوضات التجارية المستقبلية.

أدوات وآليات الشفافية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية في ما يتعلق بتجارة المنتجات الزراعية والغذائية

تشترط قواعد منظمة التجارة العالمية على الحكومات أن تبلغ بصورة واضحة عن السياسات والأنظمة التي تؤثر على التجارة الخارجية. وتتضمن الأنواع الأساسية من اشتراطات الشفافية ما يلي: نشر الأنظمة التجارية؛ والإشعار بالتدابير والتشريعات الجديدة المتعلقة بالتجارة؛ وتوفير الأطر المؤسسية المحددة الأخرى مثل نقاط تلقي الاستفسارات، التي تضمن الحصول على المعلومات المتعلقة بالتجارة، مثل الرد على الاستفسارات بشأن التدابير والسياسات وآلية استعراض السياسة التجارية الخاصة بالبلد (Varyanik, 2019).

وفي ما يتعلق باشتراط النشر، تنص [المادة 10-1 من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام 1947](#) على وجوب نشر المعلومات المتعلقة بالتجارة بطريقة يمكن للأطراف الخارجية الوصول إليها وبما يمكّن الحكومات والتجار من الإلمام بها. ويتضمن هذا الاشتراط، من جملة ما يتضمنه، الفوائين والأنظمة والأحكام والقرارات القضائية المطبقة عمومًا.

وتؤدي الإشعارات أغراض التزويد بالمعلومات والإنذار المبكر وإصدار التقارير. وهي أدوات هامة في استعراض تنفيذ البلدان الأعضاء لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، كما أنها مؤشرات

¹ اعتمدت اللجنة المعنية بالزراعة التابعة لمنظمة التجارة العالمية الوثيقة G/AG 2 في يونيو/حزيران 1995، وهي تنص على متطلبات الإشعارات وصيغها.

عمل منظمة الأغذية والزراعة المتعلق بالشفافية

يسهم عمل منظمة الأغذية والزراعة المتعلق بالأسواق والتجارة إسهامًا هامًا أيضًا في تحقيق هدف الشفافية عن طريق توفير معلومات محدثة وموثوقة عن التطورات الناشئة في السوق والسياسة ودعم البلدان من أجل تنمية القدرات وعقد حوارات بشأن السياسات. وعلى سبيل المثال، فإن تنظيم ورشات عمل لتنمية القدرات بشأن اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف وشفافية سياسات تجارة المنتجات الزراعية والغذائية، وإطلاق [دورتين تدريبيتين إلكترونيتين من قبل منظمة الأغذية والزراعة](#) بعنوان «الزراعة في اتفاقات التجارة الدولية» و «التجارة والأمن الغذائي والتغذية» يسهم في تعزيز قدرات البلدان في مجال سياسات تجارة المنتجات الزراعية.

وعلاوة على ذلك، فإن المبادرات على غرار النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، ونظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية التابع لمجموعة العشرين، تؤدي دورًا حاسمًا عبر توفير بيانات ومعلومات فورية وقيمة عن الأسواق العالمية للأغذية. ويوفر النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة معلومات شاملة عن السوق في ما يتعلق بالسلع الزراعية ويدعم المبادرات الوطنية والإقليمية الرامية إلى وضع نظم الإنذار المبكر وتحسينها. ويجمع نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية، وهو منصة تعاونية تستضيفها منظمة الأغذية والزراعة، عشر منظمات دولية - تضم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية - بغية توفير بيانات فورية وموثوقة عن ظروف سوق محاصيل المنتجات الغذائية الأساسية وتحديثات شهرية بشأن العرض والطلب العالمي وحركة الأسعار، بالإضافة إلى آخر التطورات على مستوى السياسات المتعلقة بقطاعي الحبوب والبذور الزيتية.

الإجراءات المطلوبة لمواجهة التحديات الرئيسية:

- ◀ التوعية بأهمية ضمان الشفافية ضمن نظام التجارة المتعدد الأطراف؛
- ◀ تحسين فهم البلدان لاتفاقات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة ولأهمية الالتزام بمتطلبات الشفافية؛
- ◀ دعم جهود تنمية قدرات البلدان في ما يتعلق بالأسواق والتجارة بهدف تحسين عمليات رسم السياسات؛
- ◀ إرشاد المناقشات بشأن النواحي التقنية في منظمة التجارة العالمية بهدف تحقيق نتيجة إيجابية بشأن الشفافية في سياق المفاوضات الجارية.

المراجع:

- Varyanik, A. 2019. Transparency and notification requirements. In: *WTO*. Geneva. https://www.wto.org/english/thewto_e/acc_e/transparency_anna_varyanik_12_feb_2019.pdf
- e-Ping. 2021. About e-Ping. In: *ePingAlert.org*. [النسخة الإلكترونية]. Geneva. <https://epingalert.org/en/#/about>

ويمكن أيضًا للأعضاء في منظمة التجارة العالمية مناقشة التدابير التجارية التي أفاد عنها بلد عضو آخر، عندما يعتبرون أنها قد تشوش التجارة أو تقيدها، وذلك عن طريق التعليقات والاستفسارات والمشاورات. كما يمكن للأعضاء التعبير عن شواغلهم بشأن التجارة في اجتماعات اللجنة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، والاستعانة بها كمنديات للنقاش.

وأخيرًا، تتيح آلية استعراض السياسات التجارية إمكانية رصد ومراقبة سياسات التجارة الدولية على نحو منتظم.³ وفي حين أنها تعتبر إطارًا لاستعراض النظراء، فهي تهدف إلى زيادة سلاسة أداء نظام التجارة المتعدد الأطراف عن طريق تشجيع الشفافية في النظم التجارية لدى كل من الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

منظمة التجارة العالمية: الأدوات والسبل المؤدية إلى ضمان الشفافية

تبذل منظمة التجارة العالمية جهودًا كبيرة من أجل ضمان شفافية السياسات والأنظمة في تجارة المنتجات الزراعية والغذائية وأسواقها في العالم. وعلى سبيل المثال، تستعرض اللجنة المعنية بالزراعة بصورة منتظمة حالة امتثال الأعضاء لالتزاماتها المتعلقة بالإشعارات بموجب الاتفاق بشأن الزراعة. وبغية تسهيل عملية الاستعراض هذه، وقّرت أمانة منظمة التجارة العالمية [منصة نظام إدارة المعلومات الزراعية](#)، وهي أداة تهدف إلى مساعدة الأعضاء على تقديم الإشعارات أو الاطلاع عليها أو طرح الأسئلة أو تقديم ردود بشأن الشواغل المعبر عنها. وبالمثل، أنشئت منصة [e-Ping](#) كمبادرة مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة العالمي. وهي أداة على شبكة الإنترنت تمكّن أصحاب المصلحة في القطاعين الخاص والعام من الوصول إلى الإشعارات المقدمة إلى منظمة التجارة العالمية، بموجب اتفاق الصحة والصحة النباتية واتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة ومناقشتها، التي تؤثر على المنتجات والأسواق ذات الأهمية، في الوقت المناسب (e-Ping, 2021).

وتقوم الأمانة بموازاة ذلك وبصورة دورية بإعداد وثيقة جامعة تلخص حالة امتثال الأعضاء للمتطلبات الخاصة بالإشعارات 4. وحتى تاريخ 4 يونيو/حزيران 2021، كانت نسبة 25 في المائة تقريبًا من إجمالي الإشعارات المقدمة منذ عام 1995 ما تزال قائمة، وكانت الإشعارات المتعلقة بالدعم المحلي وإعانات التصدير تظهر أقل معدلات امتثال، حيث لم يجر البت في نسبة 34 و 31 في المائة منها على التوالي. وعلاوة على ذلك، تتعلق معظم الإشعارات التي لم يبت فيها بالتزامات خاصة ببلدان نامية، ما يدل على الأرجح، من بين جملة أمور، على وجود قدرة محدودة على تلبية متطلبات الإشعارات بموجب الاتفاق بشأن الزراعة.

وإن تعزيز قواعد الشفافية، بما في ذلك بهدف إصلاح نظام التجارة المتعدد الأطراف، هو أيضًا جزء من المناقشات الجارية في سياق جدول أعمال الدوحة للتنمية. وتتضمن تلك المناقشات المواضيع الرئيسية التالية: تعزيز قواعد الإشعارات في مجالات محددة؛ واستحداث المزيد من أدوات الدعم - على شبكة الإنترنت وبوسائل أخرى؛ وزيادة المشاركة والمسؤولية.

² يوفر دليل التعاون التقني بشأن متطلبات الإشعارات، أعدته أمانة منظمة التجارة العالمية، مزيدًا من التفاصيل والمعلومات عن متطلبات الإشعارات والإجراءات المرتبطة في جميع اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

³ تعتمد وتيرة الاستعراضات بالنسبة إلى كل بلد عضو على مكانته في النظام المتعدد الأطراف، التي تحددها الحصة التي يسهم بها البلد العضو في التجارة العالمية في البضائع والخدمات.

⁴ انظر، على سبيل المثال، آخر مجموعة في الوثيقة [G/AG/GEN/86/Rev.42](#).